

وصفي خوشمان

عمان- أظهر استطلاع للرأي أجراه منتدى الشفافية الأردني بالتعاون مع مؤسسة الأرشيف العربي، أن 50.5% من عينة عشوائية يبلغ عدد أفرادها 327 سبق لهم دفع الرشوة بشكل من الأشكال، رغم معرفة 81.6% منهم بأن القانون يجرم الراشي والمرتشي.

ورأى 62.3% في الاستطلاع الذي أعلن على هامش اللقاء الإقليمي للترويج لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا امس، أن الحكومات الأردنية "غير جادة" في محاربة ظاهرة الرشوة، فيما عدّها 33.1% مجدة في محاربة هذه الظاهرة، رغم أن 68.8% رأوا أن محاربة الفساد تأتي من توحيد جهود الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني معا.

واعتبر 29.9% من عينة البحث أن الرشوة موجودة في الأردن بدرجة كبيرة، ورأى 33.9% آخرون انتشارا متوسطا لها، في حين عد 31.2% أن الرشوة لا تشكل ظاهرة في الأردن.

وانعكس تشاؤم عينة البحث من خلال اعتقاد 59.6% منها أن ظاهرة الرشوة ستزيد في السنة المقبلة، في حين تفاعل 33% بأنها ستتضاءل، "ما يعكس عدم تولد قناعة بجدوى البرامج الإصلاحية في الجهاز الإداري على المدى القصير"، بحسب تحليل ارفق بنتائج الاستطلاع.

وأظهر الاستطلاع أن 56.8% من عينة البحث اعتبروا أن العقوبات المفروضة على المتعاملين بالرشوة "غير كافية وغير رادعة"، وهو ما يشي، بحسب محللين، بقناعات شعبية بأن التشريعات والقوانين غير مطبقة بشكل صحيح.

ويرر 52.3% من عينة البحث اللجوء إلى الارتشاء بحاجة المرتشي للإنفاق على عائلته، في الوقت الذي اعتبر 35.8% منهم أن الهدف هو الإثراء غير المشروع.

وتظهر خطورة نتائج الاستطلاع في انتشار ظاهرة الارتشاء في معاملات البضائع، إذ اعترف 50.5% من المستطلعة آراؤهم أنهم تعاملوا بالرشوة في هذا النوع من المعاملات، في حين لم تتجاوز نسبة الراشيين بهدف إنجاز معاملات شخصية الـ 39.4%.

وبين الاستطلاع ضرورة وجود وسيط أو ما يسمى بـ"الرائش" في معظم عمليات الارتشاء، إذ قال 41.2% من عينة البحث أنهم علموا بضرورة دفع الرشوة عبر آخرين (وسطاء)، في حين طلب المرتشي صراحة من 11%، وعرض 8.4% دفعها دون مقدمات أو معرفة مسبقة.

وأقدم على دفع الرشوة مرة واحدة 22.9% من المستطلعة آراؤهم، وكررها مرات عديدة 22%. وتراوحت المبالغ التي دفعها هؤلاء الراشيين بين خمسة دنانير وخمسين دينارا، في حين دفع نحو 8.2% أكثر من هذا المبلغ.

وأكد 24.8% أن تسهيل اجراءات معاملة قانونية صحيحة كان وراء دفعهم رشوة، فيما تحايل 5.5% على القانون بدفعهم مبالغ لتميرير معاملة غير قانونية، وأرجع 20.2% أسباب دفعها إلى أخرى لم يوضحها.

ودفع 31.2% من المبحوثين رشوة قبل إنجاز المعاملة، في حين كافأ 16.5% المرتشي بدفع الرشوة بعد إنجاز المعاملة، ليظهر اعتقاد عن 28.5% منهم أن المعاملة ما كانت ستتم دون الدفع، ويقلل 23.8% من دور الرشوة في إنجاز معاملته، وهو ما يظهر عواقب تفشي البيروقراطية وتأخير معاملات المواطنين، بحسب محللين.

واتفق 93.5% من المستطلعة آراؤهم على أن الرشوة شكل من أشكال الفساد، في حين نفى عنها هذه الصفة 3.7%، لكن 95.4% أجمعوا على أن محاربة الرشوة "ضرورية"، رغم أن كثيرا منهم يستعمل طريقة الرشوة للحصول على مآربه.

وبالرجوع إلى عناصر الاستطلاع ونتائجه، يلاحظ أن عينة كبيرة من المستطلعة آراؤهم رفضوا الإجابة على أسئلة تفصيلية، عزاها محللو الاستطلاع إلى "خوف نسبة كبيرة منهم من الملاحقة القانونية"، أو اعتبروا مثل هكذا أسئلة "شخصية جدا".

وهذا الاستطلاع هو الأول على الوطن العربي يتعلق بالرشوة رغم مصاعب واجهته لسرية التعامل بالرشوة وعدم توفر معلومات الاسعار الاساسية لسوق يعمل بشكل جيد، واقتصار سوق الرشوة على فئات موثوقة ومعروفة، بحسب مقدمة الدراسة التي ضمت الاستطلاع.

وضرب تقرير نتائج الاستطلاع أمثلة على أشكال من الرشوة مثل شراء بضاعة جيدة على أنها "خرده"، واحتكار مشتريات مؤسسة أو جهة من منتج أو محل تجاري واحد، أو قبول أي جهة هدايا أو جوائز، والدفع الى لاعبي كرة قدم للتهاون في اللعب.

ويعتبر قبول الهدايا أو قبول دعوة الى عشاء "رشوة" إذا شعر متلقيها بالتزام معين لمقدم الهدية أو صاحب الدعوة، بحسب التفريق الذي أورده التقرير.

وقال وزير التنمية السياسية الدكتور صبري ربيحات خلال اللقاء الاقليمي إن إتساع دائرة اتخاذ القرار وسيادة القانون يخفف من تواطؤ المواطن مع ظاهرة الرشوة وأشكال الفساد كافة، مشيرا إلى دور مؤسسات المجتمع الأهلي الـ3070 والرقابة الشعبية ووسائل الإعلام في مكافحة هذه الأشكال.

وأكد الوزير أن الحكومة ماضية في إنجاز تشريعات لمكافحة الفساد وغسيل الأموال والإثراء غير المشروع.

وقال إن الحكومة الحالية حددت مرتكزات للقضاء على الفساد، تعتمد على استمرار البناء على ما أنجزته الحكومات السابقة على مدى ألف شهر مضت، هي عمر حكومات الأردن، ووجود برنامج عمل حكومي قائم على الإصلاح بمعناه السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي.

ودعا ربيحات إلى إيجاد بنية تشريعية قوية لمكافحة الفساد، بعد توقيع الأردن على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد وطلب الحكومة مراجعة 11 تشريعا وإدماج 19 اتفاقية في التشريعات الأردنية.

وذكر الوزير بـ"المطالبات المتكررة" التي وجهها رئيس الوزراء معروف البخيت إلى مجلس الأعيان بتمرير قانون إشهار الذمة المالية، مشددا على أهمية التوعية بحقوق وواجبات المواطن المنصوص عليها في الدستور الأردني، للحؤول دون لجوء المواطن إلى قنوات غير مشروعة، في إشارة إلى توزيع نحو مليوني نسخة من الدستور الأردني عبر وسائل الإعلام والمدارس.

ولفت الوزير إلى أن هناك منظومتين تتحلمان في التعامل مع ظاهرة الفساد، الأولى قبلية مشجعة على تخفي المحرمات، والثانية مؤسسية تقوم على احترام حقوق الفرد والقوانين وتسعى إلى سيادة القانون والكفاءة والجدارة.

وأشار إلى أن الجهود العربية فشلت في القضاء على الفساد بسبب تضارب مصالح هاتين المنظومتين.

من جهته، قال ممثل منظمة الشفافية الدولية في الأردن باسم سكجها إن هذا الاستطلاع بداية حملة لفصح أشكال الفساد، بعد عقود طويلة اعتبرت خلالها قضية الرشوة قضية حساسة بعيدة عن البحث والتمحيص.